

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9453

الأربعاء، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 15/40

نيويورك

الرئيس	السيد فييرا	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسبية
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيدة أوبونغ - نتيري
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد/السيد وود
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-32021 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/40.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل والسودان وجمهورية فنزويلا البوليفارية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتين S/2023/792

و S/2023/795، وتتضمن كل منهما نص مشروع قرار منفصل.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات

قبل التصويت.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت

بالإنكليزية): في الأسبوع الماضي، قلت إن المجلس بحاجة إلى السماح العمل الدبلوماسي بأن يأخذ مجراه وإننا بحاجة إلى إعطاء الأمين العام غوتيريش والرئيس بايدن والوزير بلينكن، فضلا عن القادة الإقليميين، الفرصة لإحراز تقدم (انظر S/PV.9442). وخلال الأيام القليلة الماضية، شهدنا ثمار تلك الدبلوماسية. وبفضل قيادة الأمم المتحدة والولايات المتحدة وإسرائيل ومصر وبلدان وشركاء آخرين، بدأت المساعدات الإنسانية تصل إلى غزة.

ومع ذلك، هناك حاجة إلى قدر أكبر بكثير من المساعدات.

وستواصل الولايات المتحدة العمل مع شركائنا لتيسير إيصال الإغاثة الإنسانية إلى غزة. وسيدعم مشروع القرار هذا (S/2023/792) ذلك الجهد. ويدعو نصنا إلى التوسع السريع في إيصال المعونة. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتلبية الاحتياجات الإنسانية الماسة للفلسطينيين في غزة.

ونرحب أيضا بالإفراج خلال الأيام القليلة الماضية عن أربعة

أشخاص كانوا محتجزين كرهائن لدى حماس. ونشكر قطر ومصر

على جهود الوساطة التي بذلتها. ولكن هناك قرابة 200 شخص لم يُفرج عنهم بعد. وقد سمعنا أمس، في هذه القاعة نفسها، كيف أن العديد من الأسر ما زالت لا تعرف أماكن وجود أحبائهم أو ظروفهم (انظر S/PV.9451). ويبقى الآباء مستيقظين ليلا متسائلين عما إذا كانوا سيرون أبناءهم أو بناتهم مرة أخرى. ويوم أمس، التقيت اثنين من هؤلاء الآباء، راشيل غولدبرغ وجون بولين. لقد أصيب ابنهما هيرش البالغ من العمر 23 عاما - وهو مواطن أمريكي - بجروح خطيرة واحتجزته حماس كرهينة. ينبغي ألا يعاني أي والد عذابا وألما من هذا القبيل. إنه أمر مفجع ومثير للغضب. ومن شأن تأييد مشروع القرار هذا (S/2023/792) أن يبعث برسالة مفادها أنه يجب إطلاق سراح جميع الرهائن دون استثناء بلا شروط.

إن هذه اللحظة اختبار لنا جميعا - للمجتمع الدولي وللمجلس نفسه. وقد عملت الولايات المتحدة على التوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع قرار قوي ومتوازن. وطلبنا مدخلات. واستمعنا. وتواصلنا مع جميع أعضاء المجلس لإدراج تعديلات، بما في ذلك صياغة بشأن هذات إنسانية وحماية المدنيين الفارين من النزاع وصياغة بشأن أهمية إنشاء آليات لتفادي التصادم حماية مرافق الأمم المتحدة وموظفيها. وتلك إضافات هامة إلى النص - وهي إضافات نؤيدها وينبغي أن نؤيدها جميعا. ويتضمن مشروع القرار هذا (S/2023/792) أيضا مدخلات من العديد من المنظمات الإنسانية التي تعمل على إنقاذ الأرواح.

إن الولايات المتحدة ليست مهتمة بتقديم مشروع قرار لمجرد تقديم مشروع قرار. لقد عقدنا العزم على صياغة مشروع قرار من شأنه أن يحظى بتأييد واسع النطاق، مشروع قرار يجسد الحقائق على أرض الواقع ويعزز عمل الأمم المتحدة والعمل الدبلوماسي العاجل والمباشر الذي يؤيده الغالبية العظمى من أعضاء المجلس.

ونهجنا يتناقض تناقضا صارخا مع نهج روسيا. لقد قدمت روسيا مشروع القرار (S/2023/795) في اللحظة الأخيرة من دون أي مشاورات. وأشار إلى أننا عند إعداد مشروع قرارنا (S/2023/792)، أولينا تعليقات روسيا نفس الاعتبار الذي أوليناه لتعليقات أعضاء

اقترحت روسيا اعتماد مشروع قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية (S/2023/772) في 16 تشرين الأول/أكتوبر. وكان نصا قصيرا وغير مُسيس وإنسانيا تماما. ومما يؤسف له أنه لم يحظ بتأييد أغلبية أعضاء مجلس الأمن (انظر S/PV. 9439). فالمصالح الوطنية - وبصراحة، المصالح الأيديولوجية والسياسية والأمنية - غلبت على هدف وقف الكارثة الإنسانية التي تتكشف.

وقبل أسبوع بالضبط (انظر S/PV.9442)، عرقلت الولايات المتحدة المحاولة الثانية للمجلس للاستجابة للأزمة المروعة باستخدامها لحق النقض ضد مشروع القرار الإنساني الذي أعدته البرازيل (S/2023/773). وعلاوة على ذلك، كانت الولايات المتحدة العضو الوحيد الذي صوت ضد التعديلات التي اقترحناها والتي تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية وإدانة جميع الهجمات العشوائية على المدنيين (S/2023/775 و S/2023/776). وقد بين ذلك أن الولايات المتحدة ببساطة لا تريد أن تؤثر قرارات مجلس الأمن بأي شكل من الأشكال على هجوم بري محتمل من جانب إسرائيل على غزة. وينطوي شأن هجوم كهذا، تتخلله انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، على احتمال إشعال فتيل نزاع أوسع نطاقا في المنطقة وربما خارجها.

والآن، في محاولة لإسكات انتقادات المجتمع الدولي القاسية لاستخدامها حق النقض، تحاول الولايات المتحدة الدفع بمشروع قرار جديد مليء بالأحكام المسيية وغير الملائمة والمريبة للغاية (S/2023/792). وأود أن أشير بشكل منفصل إلى أنه لم تكن هناك عملية تشاورية عادية لمشروع القرار في المجلس، على الرغم من أن زميلتنا الأمريكية أكدت لنا من فورها عكس ذلك. لقد تجاهل مقدمو مشروع القرار تقريبا جميع التعليقات التي أدلت بها الوفود، فضلا عن الممارسة المتبعة للمجلس في العمل على مشاريع الوثائق. وقد حرم وفد الولايات المتحدة صراحة أعضاء المجلس الآخرين من فرصة التشاور مع عواصم بلدانهم بتحديد مواعيد نهائية غير واقعية.

لذلك، ليس من المستغرب أن الوثيقة النهائية لم ترق حتى إلى الحد الأدنى من المعايير. إنها لا تتضمن حتى الآن دعوة لوقف إطلاق

المجلس الآخرين. وخلاصة القول هي أن روسيا قدمت مشروع قرار آخر بسوء نية، وينبغي للمجلس ألا يؤيده. وبدلا من ذلك، ينبغي أن نلتف حول مشروع القرار الذي اقترحتة الولايات المتحدة - وهو قرار لا يتضمن العديد من عناصر مشروع القرار الذي قدمته البرازيل في الأسبوع الماضي (S/2023/773) فحسب، بل يبنى عليها أيضا.

ويدين مشروع قرارنا بشكل لا لبس فيه الهجمات الإرهابية الشنيعة التي تشنها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية. ويؤكد حق الدول الأعضاء في الدفاع عن نفسها ضد التهديد الذي تشكله أعمال الإرهاب على السلام والأمن. ويحث جميع الأطراف على الاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والامتنال لها. ويشدد على ضرورة حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم مسؤولو الأمم المتحدة والعاملون في القطاع الطبي. ويدعو إلى اتخاذ جميع التدابير، ولا سيما الهدنات الإنسانية، للسماح بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق. ويشدد على أنه يجب على الدول الأعضاء اتخاذ خطوات ملموسة لمنع اتساع نطاق النزاع خارج غزة. ويؤكد ضرورة العمل معا لحرمان حماس من التمويل ومن الأسلحة التي تستخدمها لنشر الرعب. ويوضح المشروع أنه يجب علينا أن نواصل العمل من أجل مستقبل تعيش فيه دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام. ومن الواضح أن هذا ليس ما تريد حماس أن تراه.

وقد عملت الولايات المتحدة بشكل مكثف لصياغة نص قوي ومتوازن يكون على مستوى متطلبات اللحظة الراهنة ونحث جميع أعضاء المجلس على التصويت مؤيدين له.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): منذ أسبوعين،

لم يتمكن مجلس الأمن حتى الآن من إرسال إشارة جماعية لوقف التصعيد في منطقة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وهذا أمر مؤسف للغاية. ولا يزال إراقة الدماء مستمرا، حيث قُتل أو جرح آلاف المدنيين ونزح أكثر من 1,5 مليون شخص داخليا. فلنترث برهة للتفكير في تلك الأرقام الهائلة.

قرار الولايات المتحدة، فضلا عن مشروع القرارين السابقين للبرازيل (S/2023/773) وروسيا (S/2023/772). ولا نرى سببا يدعو أعضاء مجلس الأمن إلى رفض تأييده - ما لم يكن لوقف إطلاق النار ووقف هذه الموجة الجديدة من العنف مكان في خططهم. وهذه هي الفرصة الأخيرة للمجلس للاضطلاع بالمهام النبيلة الموكلة إليه، وندعو الجميع إلى عدم تقويتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرارين المعروضين عليه.

أطرح للتصويت أولا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2023/792، المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، ألبانيا، سويسرا، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

الاتحاد الروسي، الإمارات العربية المتحدة، الصين

المتنعون عن التصويت:

البرازيل، موزمبيق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار 10 أصوات مؤيدة مقابل 3 أصوات وامتناع عضوين عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين في المجلس. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تشعر الولايات المتحدة بخيبة أمل عميقة لأن روسيا والصين استخدمتا حق النقض ضد مشروع القرار S/2023/792، الذي، كما

النار أو إدانة للهجمات العشوائية على المدنيين والأعيان المدنية في غزة. ولا تعارض أي أعمال تهدف إلى تهجير المدنيين قسرا. إنها وثيقة مسببة تماما هدفها الوحيد ليس إنقاذ المدنيين بل تأمين المبادئ السياسية للولايات المتحدة في المنطقة من خلال فرض أوصافها المحددة لديها. وقد لجأ واضعو مشروع القرار إلى حيلة تكتيكية بحشو نصهم بمجموعة عشوائية من التدابير الإنسانية التي يمكن أن تتخذها إسرائيل في شن هجومها البري. ومع ذلك، فقد تأكدوا بالطبع من أنه لا يوجد في مشروع القرار ما يمنع القدس الغربية من تنفيذ هذا الهجوم. ومشروع قرار الولايات المتحدة هو أساسا ترخيص من مجلس الأمن لإسرائيل للقيام بذلك، بينما يستمر موت آلاف الأطفال الفلسطينيين. ولا يمكن ربط المجلس بمشروع قرار من هذا القبيل، من شأن اعتماده أن يشوه مصداقيته تماما. لقد ذكرت زميلتي الأمريكية العديد من المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة. وأود أن أشير إلى أن أول ما تطلبه المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية التي ترغب في المساعدة هو وقف إطلاق النار.

وثمة مشكلة قانونية منفصلة ورئيسية فيما يتعلق بمشروع القرار هي إشارته إلى حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، الذي لا ينطبق في حالة السلطة القائمة بالاحتلال، كما أكدت فتوى محكمة العدل الدولية لعام 2004 بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (انظر A/ES-10/273)، وهو ما تمثله إسرائيل فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية. ولا نرى جدوى من تأييد وثيقة مصممة لغرض واحد دون سواه - خدمة المصالح الجغرافية السياسية لأحد أعضاء المجلس. ولم تقش الوثيقة في وقف التصعيد فحسب، بل تمنحه في الواقع الضوء الأخضر، تاركة مجالا فقط لاتخاذ المزيد من الخطوات القوية إلى جانب شروط إنسانية ضعيفة. ونأمل أن يتخذ معظم زملائنا في المجلس نفس الإجراء الذي سنتخذه بشأن مشروع القرار هذا. وإلا، كما قلت، فإنه سيكون ضربة خطيرة جدا لسلطة المجلس.

ومع ذلك، وبغية تمكين المجلس من الوفاء بولايته لصون السلام والأمن الدوليين، أعدنا مشروع قرار بديل (S/2023/795). إنه يستند إلى لغة إنسانية موثوق بها ويتضمن أكثر العناصر فائدة من مشروع

التعجيل بتصويت المجلس عليه. ومشروع القرار، من حيث محتواه، غير متوازن بشكل خطير ويخلط بين الصواب والخطأ. ومن حيث نهجه، فقد قُدِّم على عجل وافتر إلى توافق الآراء الذي يحتاج إليه. ومن حيث الفعلية، فإنه لا يجسد دعوات العالم القوية جدا لوقف إطلاق النار وإنهاء القتال، ولا يساعد على حل المسألة. وبناء على ما تقدم، من الواضح أن مشروع القرار ليس في وضع يسمح لنا باعتماده.

ولا تعارض الصين بأي حال من الأحوال أن يتخذ مجلس الأمن إجراء. بل على العكس من ذلك، ما فتئنا ندعو المجلس بقوة إلى الاضطلاع بدور مسؤول. وما نعترض عليه هو أن مشروع القرار يتسم بالمرأعة فيما يتعلق بأكثر المسائل إلحاحا المتمثلة في إنهاء القتال ولا يدعو أبدا إلى وقف فوري لإطلاق النار بلغة واضحة لا لبس فيها. وفي هذه اللحظة، فإن وقف إطلاق النار ليس مصطلحا دبلوماسيا فحسب، بل يعني حياة وموت عدد أكبر بكثير من المدنيين. ومن غير المسؤول والخطير جدا أن يكون قرار مجلس الأمن غامضا بشأن قضايا الحرب والسلام. إنه بمثابة تمهيد الطريق لعمل عسكري واسع النطاق وإعطاء الضوء الأخضر لمزيد من تصعيد الحرب.

والصين ليست غير مبالية بأي حال من الأحوال بالأعمال التي تضر بالمدنيين. بل على العكس من ذلك، ندين فورا وبقوة جميع أعمال العنف والهجمات ضد المدنيين وندعو إلى بذل جهود دبلوماسية لتعزيز الإفراج المبكر عن الرهائن. وما نعترض عليه هو أن مشروع القرار لا يدعو الأطراف المعنية إلى وقف الاستخدام العشوائي وغير المتكافئ للقوة، ولا يتطلب إجراء تحقيق واف في الهجوم الشنيع على المستشفى الأهلي. ولن يؤدي هذا التطبيق الانتقائي للقانون الدولي وهذه المعايير المزدوجة إلا إلى دفع المزيد من المدنيين الأبرياء إلى حافة الموت.

والصين ليست غير مبالية بأي حال من الأحوال بمعاناة الناس في غزة. بل على العكس من ذلك، ما فتئت الصين توجه نداءات قوية لفتح ممرات للإغاثة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية وتجنب وقوع كارثة إنسانية. وما نعترض عليه هو أن مشروع القرار يتجنب بشكل انتقائي الإشارة إلى الأسباب الجذرية للأزمة الإنسانية الراهنة في

قلت، كان قويا ومتوازنا ونتاج مشاورات فيما بين أعضاء مجلس الأمن. لقد استمعنا إلى الجميع، وقمنا بمراعاة الآراء، وعملنا على التوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع قرار من شأنه أن يبعث برسالة واضحة إلى العالم - والأهم من ذلك، إلى الإسرائيليين والفلسطينيين - مفادها أن المجلس مصمم على الارتقاء إلى مستوى الحدث.

وينبغي ألا نشجع سلوك روسيا الساخر وغير المسؤول بالتصويت مؤيدين لنصها، مشروع القرار S/2023/795 الذي قدمته، كما قلت من قبل، في آخر لحظة، دون أي مشاورات، والذي يتضمن عددا من الأجزاء المثيرة للمشاكل. وعلى الرغم من أن تصويت اليوم كان نكسة، يجب ألا نتوقف. والولايات المتحدة متمسكة بنص مشروع قرارها. إننا على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء لدعم جهود الأمين العام والرئيس بايدن والوزير بلينكن، بالتعاون مع العديد من البلدان حول هذه الطاولة وفي المنطقة، لبناء مستقبل أكثر سلاما وأمنا للإسرائيليين والفلسطينيين.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): لقد صوتت الصين معارضة مشروع القرار S/2023/792. إن موقفنا يستند إلى الحقائق والقانون والضمير والعدالة والنداءات الملحة من العالم بأسره، وخاصة الدول العربية.

ونتذكر جميعا أن مشروع القرار S/2023/773 الذي ركز على الحالة الإنسانية في النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، وشدد على حماية المدنيين وأيدته أغلبية ساحقة من أعضاء مجلس الأمن، لم يُعتمد يوم الأربعاء الماضي بسبب استخدام حق النقض (انظر S/PV.9442). ومساء يوم السبت، قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار جديدا وضع جانبا توافق آراء الأعضاء وتضمن العديد من العناصر التي لا تزال مثيرة للانقسام العميق وتتجاوز المجال الإنساني. واقترح العديد من أعضاء المجلس، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والبرازيل وروسيا والصين، إدخال تعديلات على النص. ومع ذلك، فإن مقدم مشروع القرار، تجاهل الشواغل الرئيسية للأعضاء المعنيين، ولم يَقم إلا بتغييرات طفيفة على مشروع القرار قبل أن يوضع النص باللون الأزرق بغية

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الولايات المتحدة على عملها وجهودها المخلصة في تضيق هوة الخلافات قدر الإمكان بغية الاستجابة لإلحاح الحالة في الميدان. لقد رحبنا بمشروع القرار المتوازن (S/2023/792)، الذي يدين الهجوم الإرهابي لحماس ويدعو إلى تحرير الرهائن، ويعرب عن التعاطف مع جميع الضحايا الأبرياء، ويؤكد من جديد حق الدول في الدفاع عن النفس، امتثالاً للالتزامات بموجب القانون الدولي، ويدعو إلى حماية المدنيين وإلى هدنة إنسانية وممرات إنسانية من أجل ضمان إيصال المعونة الإنسانية بدون عوائق للمحتاجين. ويرحب أيضاً مشروع القرار بالجهود التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لتفادي امتداد النزاع، ويؤكد من جديد الالتزام بإيجاد حل سياسي للنزاع في الشرق الأوسط. ونأسف ألبانيا أسفا عميقاً لاستخدام حق النقض ضد مشروع القرار.

نعلم أن الكمال عدو الخير. وهناك أوقات يتطلب فيها الطابع الملح للمسألة وتعقيداتها اتخاذ إجراء سريع وبذل قصارى جهدها في ظل الظروف المعينة، حتى وإن كان المرء يود ويأمل في المزيد. وكان مشروع القرار هذا بالتأكيد إحدى تلك الحالات لأن الوقت قد حان لوضع حد فاصل من أجل جعل الإجراءات مهمة ولها التأثير الذي نسعى إليه. ربما لم يكن مشروع قرار الولايات المتحدة مثالاً. وقد أيدناه بوصفه سبيلاً محسناً ومعقولاً للمضي قدماً في هذا الوقت، في هذه اللحظة الخاصة جداً، يستجيب للمسائل الحرجة والاحتياجات العاجلة باعتبار ذلك أفضل سبيل ممكن لإدانة الإرهاب والاستجابة للحاجة الملحة إلى حماية المدنيين وضمان تقديم المعونة الإنسانية في الميدان. ولذلك، نأسف أسفاً بالغاً لمنع مجلس الأمن من اتخاذ قرار بشأن نص يتضمن الهدنة الإنسانية والممرات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها.

ولن تساعد ممارسة حق النقض هذه الناس في غزة. ولن تساعد أولئك الذين أخذوا رهائن. ولن تساعد العاملين في المجال الإنساني، ولن تسهل عمل الأمم المتحدة في الميدان. وبينما يثبت مجلس الأمن عجزه عن اتخاذ القرارات الصحيحة، فإننا نعرف النتيجة - ستشعر حماس وغيرها من الإرهابيين والجماعات المتطرفة بالتمكين لأنه لا توجد إدانة متفق عليها دولياً ولا توجد عقوبات عالمية على ما هو غير مقبول.

غزة ولا يحث إسرائيل على رفع حصارها الشامل عن غزة وإلغاء أمر الإخلاء في شمال غزة. إن هذا النهج المراوغ لن يؤدي إلا إلى تسريع انزلاق غزة إلى كارثة إنسانية أكبر.

ولا تنكر الصين بأي حال من الأحوال شواغل إسرائيل الأمنية. بل على العكس من ذلك، ما فتئنا ندعو بقوة إلى إيلاء اهتمام متساو للشواغل الأمنية والحقوق المشروعة لكل من إسرائيل وفلسطين. وما نعارضه هو أن مشروع القرار يحاول وضع سرد جديد بشأن القضية الفلسطينية - الإسرائيلية، متجاهلاً حقيقة أن الأراضي الفلسطينية محتلة منذ فترة طويلة، ويتجنب المسألة الأساسية المتمثلة في إقامة دولة مستقلة للشعب الفلسطيني. ومن المثير للجزع أن مشروع القرار يحيد عن روح قرارات الأمم المتحدة السابقة ويجسد المنطق الخطير المتمثل في مواجهة الحضارات وتبرير الحرب واستخدام القوة. وإذا اعتمد مشروع القرار، فإنه سيدمر تماماً احتمالات تحقيق حل الدولتين وسيغرق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في حلقة مفرغة من الكراهية والمواجهة وبناء عليه م، ستصوت الصين مؤيدة لمشروع القرار الذي اقترحه الاتحاد الروسي (S/2023/795).

وليس للصين مصالح أنانية في قضية فلسطين. وستحظى أي مبادرة تسهم في السلام بدعم الصين القوي. وستبذل الصين قصارى جهدها لدفع أي مسعى ييسر المصالحة الفلسطينية - الإسرائيلية. منذ اندلاع جولة جديدة من النزاع بين فلسطين وإسرائيل، دعت الصين بنشاط إلى أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات مجدية وأن يتخذ قرارات ملزمة بشأن الحالة بين فلسطين وإسرائيل على وجه السرعة. ونشدد أيضاً على أن إجراءات مجلس الأمن وقراراته يجب أن تحترم الحقائق التاريخية، وأن تسلك الاتجاه الصحيح، وأن تجسد المسؤولية الواجبة الإرادة اللازمة للارتقاء إلى مستوى الحدث بغية ضمان قدرتها على الصمود أمام اختبار الأخلاق والضمير. ونحن على استعداد لمواصلة العمل مع أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي للاضطلاع بدور بناء في وضع حد للقتال وحماية المدنيين وتجنب وقوع كوارث إنسانية أكبر والتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية.

على أمل أن يساعد على تحسين الحالة الإنسانية في غزة ومنع المزيد من التدهور. ولذلك، نأسف أسفا عميقا لعدم اعتماد مشروع القرار.

يجب علينا أن نكفل وصول المعونة الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها، وكان مشروع القرار سيتخذ خطوات قابلة للقياس لتحقيق تلك الغايات. وفي الواقع إنه يتضمن العديد من العناصر الهامة والإيجابية لمعالجة الحالة الإنسانية في غزة، التي تتدهور كما لم تتدهور من قبل. ولا يمكننا أن نتفق مع الحجة القائلة بأن مشروع القرار يمكن أن يفسر على أنه شيء يعطي الضوء الأخضر لأعمال غير قانونية. وأطلب من الذين لديهم أي شك في ذلك أن يقرأوه بعناية بأنفسهم.

إننا ممتنون للتواصل الدبلوماسي المستمر الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك الولايات المتحدة، نحو وقف التصعيد. ونشدد كذلك على وجوب حماية جميع الأطراف للمرافق المدنية والإنسانية، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

وفي الختام، من المهم أن يظل المجلس منخرطا في هذا الملف وأن يكون مستعدا للعمل كلما اقتضى الأمر ذلك. فالعالم يعتمد علينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أ طرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2023/795، الذي قدمه الاتحاد الروسي وجمهورية السودان وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، والصين، وغابون.

المعارضون:

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون عن التصويت:

إكوادور، وألبانيا، والبرازيل، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، ومالطة، وموزامبيق، واليابان.

وعلى الرغم من هذه الإخفاقات المتتالية، يجب ألا نفقد الأمل. ولا يمكننا التخلي عن ذلك لأنه ليس عملنا فحسب، بل هو مسؤوليتنا. وسنواصل العمل بحسن نية لكي يتصرف المجلس بشأن هذه المسألة الحاسمة بطريقة متوازنة ونزيهة ويضطلع بمسؤولياته، وأيضا للحفاظ على مصداقيته التي تأثرت تأثرا عميقا.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتنا مؤيدين لمشروع القرار S/2023/792، الذي نظرنا فيه للتو في المجلس. وقد قدم مشروع القرار بعد عملية تفاوض شارك فيها العديد من أعضاء المجلس. ويتضمن مشروع القرار الناتج عن ذلك عناصر تتسم بقدر كبير من الإلحاح والأهمية. فعلى سبيل المثال، يؤكد من جديد الالتزام باحترام جميع الالتزامات بموجب القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني والامتثال لها امتثالا كاملا. ويطلب مشروع القرار أيضا اتخاذ جميع التدابير الضرورية، ولا سيما هدنة لأسباب إنسانية، بغية السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن وبدون عوائق، ويشير إلى وجوب احترام وحماية العاملين في المجالين الإنساني والطبي. وللدول الحق في الدفاع عن سكانها والدفاع عن النفس، ولكن يجب أن تحترم مبادئ القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات. ونعتقد أن هذا مبين بوضوح في مشروع القرار.

وأنا مقتنع بأن كل عضو من أعضاء المجلس يؤمن بأنه يمكن تحسين النص، ولكنني مقتنع تماما بأننا لن نتفق جميعا على الجزء الذي يحتاج إلى تحسين أو كيفية القيام بذلك. ولن يساعدنا البحث عن نص مثالي عندما يفوت الأوان أو عندما يصبح غير ذي صلة. وكما أشرت يوم الأربعاء الماضي (انظر S/PV.9442)، نحن مقتنعون بأن المجلس يجب ألا يظل صامتا إزاء التهديدات الواضحة للسلام والأمن الدوليين، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية تزداد سوءا. ولذلك، فإننا نشجب كون أننا لم نتمكن مرة أخرى، في أقل من أسبوع، من اتخاذ قرار بالأغلبية في المجلس بسبب استخدام حق النقض.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): صوتت اليابان مؤيدة لمشروع القرار الذي اقترحتة الولايات المتحدة (S/2023/792)،

روسيا تفضل محاولة تسجيل نقاط سياسية وزيادة انقسام المجلس بدلا من تلبية الاحتياجات الملحة الحالية للإسرائيليين والفلسطينيين.

ونرى جميعا أن روسيا لا تفعل شيئا لإشراك أي من الأطراف ذات الصلة أو لدعم الجهود الدبلوماسية، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة، لإدخال المزيد من المساعدات إلى غزة. وسنقول هذا مرة أخرى - الولايات المتحدة على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء الملتزمة التزاما حقيقيا بالنهوض بالسلام والأمن. فيجب علينا أن نضع مصالح المنطقة والعالم فوق كل اعتبار.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): لقد كان تصويت الإمارات العربية المتحدة اليوم قطعيا على أساس مزايا مشروع القرارين المقدمين إلى مجلس الأمن (S/2023/792 و S/2023/795) وكيفية استجابتهما بشكل ملموس للحالة الأليمة في غزة. ونحن نعرف ما هي الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا. فقد أوضحتها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بجلاء - وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية؛ وإطلاق سراح جميع الرهائن؛ وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستدام وبالقدر الكافي؛ ووقود للمستشفيات ومحطات تحلية المياه؛ وماء؛ والالتزام بالقانون الدولي الإنساني.

وبالأمس، استمعنا إلى عشرات البيانات التي تتأشد المجلس أن يعطي للحياة الفلسطينية نفس القيمة التي يمنحها للحياة الإسرائيلية. ولا يمكننا أن نسمح بأي لبس بشأن تلك النقطة - فلا يوجد ترتيب هرمي لأرواح المدنيين. ويجب أن تكون الاحتياجات التي ذكرتها أولويات أي قرار يتخذه المجلس.

وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن نلتزم الصمت إزاء مسألة التشريد القسري وأمر الإجماع. والأهم من ذلك، أن قطاع غزة أرض محتلة. فينبغي ألا يكون هناك أي غموض في ذلك. وما زلنا نأمل في أن يكون التوصل إلى توافق في الآراء ممكنا، ولكن من الواضح أنه سيتطلب المزيد من العمل. إن المخاطر كبيرة للغاية. ولا يمكن التخلي عن المدنيين في غزة. ويجب على مجلس الأمن أن يكتف جهوده، كما

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار 4 أصوات مؤيدة مقابل 2 وامتناع 9 أعضاء عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار لأنه لم يحصل على العدد المطلوب من الأصوات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نأسف لأن مجلس الأمن لم يغتنم الفرصة مرة أخرى للاستجابة للآزمة غير المسبوقة في الشرق الأوسط.

لقد قدمت بالفعل سردا مفصلا للأسباب التي تجعل مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة (S/2023/792) غير مقبول بالنسبة لنا مطلقا.

وإنه لأمر مؤسف جدا أنه لم تكن لدى أعضاء المجلس الشجاعة، إذ ظلوا مركزين على جداول أعمالهم الوطنية، ليبدوا حكمة استراتيجية ويدعموا مشروع القرار الذي اقترحه روسيا (S/2023/795). وقد أتاحت الفرصة لزميلنا الممثل الألباني، الذي أعرب عن أسفه لعدم إدانة الهجمات الإرهابية، لتصحيح ذلك بالتصويت تأييدا لمشروع القرار. ويبدو إنه لم يقرأه بعناية كافية لرؤية جميع العناصر ذات الصلة، التي طلب إدراجها بطريقته العاطفية المعتادة.

ونأسف لأن مجلس الأمن لم يرق إلى مستوى التوقعات. وقد بذلنا قصارى جهدنا للمساعدة. ومهمة منع المزيد من التصعيد في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي تقع الآن على عاتق الجمعية العامة. إننا نؤيد مشروع القرار ذي الصلة الذي اقترحه الأردن باسم المجموعة العربية، وشاركنا في تقديمه، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد تلك الوثيقة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأختصر لأن الأمر، بصراحة، لا يستأهل إضاعة المزيد من الوقت في مناقشة مشروع قرار روسيا سيء النية (S/2023/795).

لم تكن الولايات المتحدة لتؤيد مشروع قرار روسي آخر قدم من دون تشاور ولم يعكس الحقائق في الميدان. ومن المخيب للآمال أن

القصف العشوائي التي أعقبتها إلى تصعيد العنف، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مأساوية على السكان المدنيين واستقرار المنطقة، وهم يطالبون مجلسنا بالردّ على ذلك.

ومرة أخرى، تحثّ غابون جميع الأطراف على ضبط النفس واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ومما لا شك فيه أنّ وصول المساعدات بشكل مستمر ومن دون عوائق ووقف أوامر التهجير القسري لسكان غزة وفتح ممرات إنسانية والإفراج غير المشروط عن الرهائن، كلها أمور ستسهم في استتباب الهدوء الذي نسعى إليه جميعاً. وفي الوقت نفسه، نكرر دعوتنا إلى رفع الحصار المفروض على غزة ووقف الأعمال العدائية، مما سيهيئ حالة اليأس الذي يملك الرجال والنساء والأطفال الذين هم الآن في مواجهة الموت.

إننا ندعم الضحايا الإسرائيليين. وثمة أهمية بالغة لتقديم المسؤولين عن العنف الذي ترتكبه حماس إلى العدالة لمحاسبتهم على أفعالهم.

ولن نكفّ أبداً عن تكرار أنّ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بحاجة إلى حل سياسي وأنّ الدبلوماسية والتفاوض والحوار هي الأسلحة الوحيدة المتاحة للمجتمع الدولي لضمان احترام الشواغل المشروعة لجميع الأطراف وتقرير المصير والحق في الأمن، فضلاً عن ضمان السلام والأمن للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
نأسف لعدم اعتماد مشروع القرار S/2023/792 الذي اقترحتة الولايات المتحدة. لقد كان من الممكن أن يكون للنص تأثير حقيقي في الميدان، بدعوته إلى إطلاق سراح الرهائن وإدخال المساعدات، بما في ذلك من خلال الهدنات الإنسانية. وبمشروع القرار هذا، لكان مجلس الأمن قد أدان عن حق، ولأول مرة، هجمات حماس الإرهابية إدانة قاطعة.

ولم تتمكن المملكة المتحدة من تأييد مشروع القرار S/2023/795 الذي اقترحتة روسيا، وهو المشروع الذي لم يعترف مرة أخرى بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس.

وكما قال الكثيرون منا، هناك أزمة خطيرة تتكشف فصولها في الشرق الأوسط. وقد طُرِحَ النص الروسي للتصويت من دون تخصيص

سمعنا بوضوح من عدد لا يحصى من وزراء الخارجية بالأمس فقط، وهذا هو العمل الذي ستتجه إليه الإمارات العربية المتحدة الآن.

السيدة نغيما ندونغ (غابون) (تكلمت بالفرنسية): صوتت غابون مؤيدة لمشروع القرارين المقدمين من وفد الولايات المتحدة (S/2023/792) والوفد الروسي (S/2023/795)، على التوالي، للإعراب عن دعمنا للشعب الفلسطيني وللشعب الإسرائيلي والتزامنا بالسلام. وقد دفعنا ذلك الالتزام بالسلام وحماية المدنيين أيضاً إلى التصويت تأييداً لمشروع القرارين اللذين قدمتهما روسيا (S/2023/772) والبرازيل (S/2023/773)، في 16 و 18 تشرين الأول/أكتوبر، على التوالي.

وبتصويت اليوم، يعيد بلدي تأكيد دعمه لأي مبادرة تمكن من إنقاذ الأرواح البشرية. وترد العناصر التي من شأنها تحسين مصير المدنيين وضمان وقف التصعيد في مشروع القرارين اللذين بُتَّ فيهما اليوم، واللذين أيدتهما غابون، بما في ذلك إدانة الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر؛ والحاجة إلى احترام القانون الدولي وضمان سلامة المدنيين والبنية التحتية المدنية وحماية العاملين في المجال الإنساني والسلع الإنسانية؛ وأهمية الإمداد المستمر والكافي ومن دون عوائق بالسلع والخدمات الأساسية للمدنيين في غزة؛ وضرورة الإفراج الفوري عن جميع الرهائن، من دون شروط؛ والالتزام بالحل السلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني؛ والالتزام بجل الدولتين.

ونأسف لأن العداء داخل المجلس والافتقار إلى الوحدة حالاً دون التوصل إلى نص توافقي. ونذكر أنّ النصين المقدمين لا يأخذان في الحسبان جميع الشواغل المشروعة، ولكن غابون تعتقد أنّ مشروع القرارين يتضمنان عناصر يمكن أن تحدث تغييراً في الميدان، وخاصة في ما يتعلق بالحالة الإنسانية.

لقد أدت أعمال الإرهاب التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر إلى استئناف الأعمال العدائية الواسعة النطاق على الأراضي الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية المحتلة. وأفضت جميع عمليات

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ينبغي أن تركز الجهود في هذا المنعطف على المشاكل الإنسانية المستمرة في التدهور. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، يتضمن مشروع القرار الروسي S/2023/795 عناصر هامة. فلاحظ أنه تضمّن عبارات من مشروع القرار S/2023/773 المقدم من البرازيل ومشروع القرار S/2023/792 المقدم من الولايات المتحدة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجلس الذي يتحمّل المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين أن يشير إلى تدابير عملية يمكن أن تردع الهجمات الإرهابية الشنيعة وتمنعها، مثل منع صادرات الأسلحة أو وقف التمويل.

ونعتقد أيضاً أنه من المهم لكل دولة عضو - كل دولة عضو - الاعتراف بحقها في الدفاع عن نفسها وعن شعبها. وكل دولة عضو، من دون تمييز، تتمتع بهذا الحق الذي يجب ممارسته في امتثال تام للقانون الدولي.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): كما قلت أمس (انظر S/PV.9451)، يجب ألا يصبح المجلس ساحة للتنافس بين أعضائه، بل مكاناً للمصالحة وتحقيق السلام والأمن الدوليين.

ويجب أن تُفهم مشاريع قرارات المجلس على أنها أدوات تساهم في تحقيق أهدافنا الجماعية، وبالتالي، يجب ألا تكون غاية في حد ذاتها، ولا حتى جوائز سياسية أو إعلامية.

وينبغي ألا يتمّ البت في نص مشروع قرار بناء على رغبة عضو واحد بكل بساطة، من دون إتاحة الفرصة للأعضاء الآخرين لتقديم أي تعليقات. ويجب أن تكون المفاوضات بحسن نية الأساس لأي وثيقة صادرة عن المجلس. ومن شأن عدم احترام هذا المبدأ أن يوجد سابقة خطيرة جداً. ولهذا السبب تحديداً وليس لغيره، امتنعنا عن التصويت.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تستدعي الحالة في الشرق الأوسط أن يتّخذ المجلس إجراءً موحداً وعاجلاً. وقد تكلمنا جميعاً عن هذا الأمر منذ وقوع الأعمال الإرهابية المروعة وغير

ولو دقيقة واحدة للتشاور مع أعضاء المجلس. ولم يكن النص محاولة جادة لجعل المجلس يتكلم بصوت واحد.

ونحن ملتزمون بمواصلة العمل مع جميع أعضاء المجلس من أجل التوصل إلى نص متوازن يدين حماس ويعيد تأكيد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، نص يشير بوضوح إلى ضرورة القيام بكل شيء لحماية المدنيين بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني ويسمح بتدفق المزيد من المساعدات إلى غزة.

السيدة أوبونغ - نتييري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): نأسف لاستخدام حق النقض مرة أخرى بغية منع المجلس من تحمل مسؤولياته في حالة حرجة تتطلب اتخاذ إجراء حاسم.

إنّ مسار الحرب المستمرة بين دولة إسرائيل وحماس مسار غير مستدام بكل بساطة، بل ويمكن أن يبتلع المنطقة بأسرها إذا لم نقم، كمجلس، بحشد قوانا على نحو فعال. والخسائر في صفوف المدنيين حتى الآن غير مقبولة، وسيزداد حجم المعاناة الإنسانية إذا لم نتصرف.

لهذا السبب، نشعر بحزن عميق إزاء عجز المجلس المستمر عن التأثير إيجابياً على الأحداث في الميدان عبر التكلم بصوت واحد لحماية المدنيين ووقف إراقة الدماء. والواقع أنّ غانا كانت تأمل في أن يؤيد المجلس مشروع القرار S/2023/792 الذي قدّمته الولايات المتحدة، والذي عملنا عليه كمجلس خلال عطلة نهاية الأسبوع لتحسين صياغة العبارات المتعلقة بالشأن الإنساني الواردة فيه، بما في ذلك تضمين إشارات واضحة إلى الهدنات الإنسانية.

وعلى الرغم من تأييدنا لمشروع القرار، ما زلنا نعتقد أن الأمر الصادر بحق المدنيين وموظفي الأمم المتحدة بإخلاء جميع المناطق في غزة، شمال وادي غزة، والانتقال إلى جنوب غزة يجب إلغاؤه، إنفاذاً للأرواح البشرية.

ونشكر الاتحاد الروسي على مشروع قراره S/2023/795. ولكن حبذا لو أتيح لنا المزيد من الوقت للنظر في مختلف المقترحات.

في الختام، نكرر دعوتنا إلى توجيه جميع الجهود نحو التخفيف من حدة التوترات المتصاعدة وإلى الاسترشاد بالاعتبارات الإنسانية عند تنفيذ إجراءاتنا، حتى في هذه اللحظات الصعبة والمأساوية.

لجميع. وتظل سويسرا على استعداد لدعم كل جهد يبذله أعضاء المجلس وشركاؤهم لاستخدام نفوذهم على الطرفين من أجل التعجيل بوضع حد للنزاع.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): كما قالت وزيرة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا، كاثرين كولونا، أمام مجلس الأمن أمس (انظر S/PV.9451)، فإن الحالة في الشرق الأوسط خطيرة جدا وتندرج بالانفجار. ولذلك يجب على المجلس أن يتصرف وينهض بمسؤولياته. ويتعين عليه أن يدين بشكل لا لبس فيه الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس على إسرائيل وأن يدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. وأخيرا، عليه أن يدعو إلى إتاحة إيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان قطاع غزة بأمان ودون عوائق. ويجب على المجلس أن يتذكر أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها مع احترام القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني، وهو واجب عليها أيضا. وتدعو فرنسا إلى إعلان هدنة إنسانية، وهو ما يمكن أن يساعد في التوصل إلى وقف لإطلاق النار. ومن الضروري للغاية أن تتوفر الحماية لجميع المدنيين.

ولذلك صوتت فرنسا مؤيدة لمشروع القرار S/2023/792 قدمته الولايات المتحدة للتصويت. وامتنعت فرنسا عن التصويت على مشروع القرار S/2023/795، الذي قدمه الاتحاد الروسي لأنه يفترض إلى عدة عناصر أساسية. وعلى وجه الخصوص، لم يصف النص هجوم حماس بأنه هجوم إرهابي. وعلاوة على ذلك، نأسف لأنه لم يُطرح للتفاوض.

وعقب الفشل المؤسف الذي شهدناه اليوم، ستواصل فرنسا، كما فعلت دائما، الالتزام بحسن نية بكفالة اضطلاع المجلس بمسؤولياته. فمن واجبنا الجماعي أن نهيئ مجددا أفقا سياسيا قادرا على تلبية التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، الذي لا تمثله حركة حماس. والظروف المؤاتية لتحقيق السلام الدائم معروفة جيدا. وتكمن في كفالة ضمانات أساسية لأمن إسرائيل وإقامة دولة للفلسطينيين. ذلك هو الخط الذي تدافع عنه فرنسا بحزم وستواصل القيام بذلك.

المبررة التي ارتكبتها حماس ضد المدنيين الإسرائيليين الأبرياء في 7 تشرين الأول/أكتوبر والتي ندينها بشدة.

وتتمثل أولوياتنا في حماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى غزة والإفراج الفوري عن الرهائن واستخدام نفوذنا على الأطراف لمنع المزيد من التصعيد أو حتى اتساع رقعة النزاع في المنطقة.

لقد صوتت سويسرا مؤيدة لمشروع قرار مجلس الأمن S/2023/792، الذي اقترحتة الولايات المتحدة، لأنه يشكل في رأينا خطوة أولى يتخذها المجلس نحو تحقيق تلك الأولويات، وإن كنا نحث على استخدام لغة أكثر وضوحا، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين. وقد امتنعت سويسرا عن التصويت على النص الذي قدمته روسيا (مشروع قرار مجلس الأمن S/2023/795) بالنظر إلى عدم إجراء عملية تشاورية وعدم وجود نية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مضمونه. وكان من شأن هذه العملية التشاورية أن تمكننا من تقديم مقترحات بديلة لبعض العناصر الهامة، بما في ذلك كيفية ذكر الأحداث المأساوية المرتبطة بالمستشفى الأهلي.

وتقر سويسرا برغبة إسرائيل المشروعة في الدفاع عن نفسها وأمنها الوطني. ونأسف لمقتل آلاف المدنيين، بمن فيهم آلاف الأطفال، في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما في قطاع غزة. ومن المؤسف أن المجلس لم يتمكن مرة أخرى من التوصل إلى توافق في الآراء لإظهار وحدة الصف في مواجهة هذه المبادئ وشدة الأزمة التي لا تزال تهدد بالامتداد إلى المنطقة بأسرها. وإذا نحينا جانبا عدم اعتماد مشروع القرارين المقدمين اليوم، فإن سويسرا تؤكد من جديد أنه يجب على الطرفين أن يحترما القانون الدولي الإنساني، لا سيما المبادئ التي تنظم سير الأعمال العدائية – أي مبادئ التمييز والتناسب والحيطة.

يتمتع الأعضاء الدائمون في المجلس بحق النقض، الذي يسند إليهم مسؤولية خاصة وكبيرة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ونتوقع منهم أن يكونوا على قدر المسؤولية ويقودوا عملية بناءة وشاملة

ولذلك سيعمل الأعضاء العشرة المنتخبون على مشروع مقترح جديد في الأيام المقبلة. فحن نمثل، بوصفنا الأعضاء المنتخبين في المجلس، بقية المجتمع الدولي، ويقع على عاتقنا واجب والتزام بالعمل. ولا مجال لإضاعة الوقت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن عميق امتناننا للولايات المتحدة وكل من أيد مشروع القرار S/2023/792 من أعضاء مجلس الأمن. فالتصويت تأييدا لمشروع قرار يدين بوضوح إرهابي الإبادة الجماعية المتوحشين ويدافع عن حق دولة عضو في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب يبين أنه بالرغم من كل الأكاذيب التشهيرية التي تنتشر في قاعات الأمم المتحدة، لا يزال هناك من يدافعون عن قيم الحرية والأمن. وأشكر أولئك الأعضاء على وضوحهم الأخلاقي في هذه الأوقات المظلمة.

ولا يسعني إلا أن أقول للذين صوتوا معارضين لمشروع القرار هذا إن قرارهم صدمني من الأعماق. إننا في إسرائيل نقاتل من أجل بقائنا. وقد أمضى والداي المسنان اللذان يعيشان في عسقلان الأيام الـ 20 الماضية يركضان ذهابا وإيابا إلى المخابئ بينما تنهمر الصواريخ عليهما - وعمدا على المدنيين. فهل هؤلاء الأعضاء غير قادرين حتى على إدانة الهجمات المتعمدة على المدنيين التي ترتكبها المنظمات الإرهابية؟ وإنني على يقين إذا تعرض أي من بلدانهم لمذبحة مماثلة، إنهم سيتصرفون بقوة أكبر بكثير - وأكرر بقوة أكبر بكثير - من إسرائيل. ولن يترددوا للحظة في أن هذه المذبحة الوحشية تتطلب عملية عسكرية واسعة النطاق ضد الإرهابيين الذين ارتكبوا هذه الفظائع اللاإنسانية - عملية تقضي على قدراتهم الإرهابية بغية التأكد من أن هذه الفظائع لن تتكرر أبدا. فكيف سيكون رد فعل موسكو إذا محت فرق الموت الإرهابية أحياء بأكملها في موسكو؟

كيف سترد بكين إذا قام جهاديون يرتكبون الإبادة الجماعية بقطع رؤوس أطفالها وقتلهم؟ سأعطيهم لحظة للتفكير في تلك الفكرة. ومع ذلك، أعتقد أن كل شخص - ليس هنا في هذه القاعة فحسب، بل في

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن.

إننا نأسف لأن المجلس لم يتمكن مرة أخرى من الاضطلاع بولايته. ففي ظل النزاع المتصاعد والحالة الإنسانية المتردية والخسائر في أرواح المدنيين، تظل مسؤولياتنا واضحة وقائمة. والمجلس ملزم بصون السلم والأمن الدوليين وبذل قصارى جهده لحماية أرواح المدنيين. وندعو أيضا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين. ولا يزال الأعضاء العشرة المنتخبون يومنون إيمانا راسخا بضرورة التعجيل بإيجاد حل حقيقي للأزمة الإنسانية في قطاع غزة، التي يقف سكانها على حافة الهاوية. فقد شرد مئات الآلاف من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وتعرض الآلاف للقتل والإصابة. ولا يمكننا أن نزيد من معاناتهم من خلال عزنا عن التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع قرار تمس الحاجة إليه. ويجب على الأطراف المعنية أن تسمح بدخول المساعدات، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ويجب أن نعزز كافة الآليات التي يمكن أن تسهم في كفالة وصول المساعدات إلى جميع المحتاجين إليها في جميع أنحاء قطاع غزة. وتشمل الخيارات الممكنة وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية والهدنات الإنسانية وفتح الممرات الإنسانية. ويجب أن نكفل توفير السلع والخدمات الأساسية على نطاق واسع وبطريقة مستدامة، بما في ذلك إمدادات المياه والوقود والغذاء والكهرباء والإمدادات الطبية. ونود هنا أن نذكر الجميع بأن المدنيين محميون بموجب القانون الدولي، كما ندعو إلى كفالة التنقل الآمن لهم وحماية الأعيان المدنية التي لا غنى عنها للسكان المدنيين.

وبينما نرحب بالجهود المبذولة حاليا للسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة عبر رفح ونشيد بجميع الشركاء المعنيين، نلاحظ أن الحجم الحالي للمساعدات غير كاف على الإطلاق عند تقييمها في ضوء الاحتياجات الفعلية للسكان. وهناك أيضا خطر امتداد الأزمة إلى المنطقة، الأمر الذي يتطلب كامل اهتمامنا. ويجب أن نخفف من حدة تلك المخاطر من خلال حث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس ووقف التصعيد واحترام قواعد القانون الدولي.

القرار الروسي (S/2023/795)، لا يذكر حقنا في الدفاع عن النفس ولا يذكر حزب الله، القوة الإرهابية على الحدود الشمالية لإسرائيل التي أمضت الأسابيع الماضية في إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون والقذائف المضادة للدبابات على البلدات والمدن الإسرائيلية بدون سبب. هل سيتم منح موسكو أو بكين الحق في الدفاع عن النفس إذا واجهت نفس التهديد؟ أعتقد ذلك.

وأخيراً، إذا كان مشروع القرار الآخر هذا (S/2023/795) يركز حقاً على الحالة الإنسانية - كما طرح في المرة الأولى - فما كان أكثر من 220 رهينة تحتجزهم حماس ليظهر كأمر هامشي عام في نهاية مشروع القرار؛ بل لكان إطلاق سراحهم هو المطلوب الأول. ويجب أن يكون الرهائن الذين تحتجزهم حماس على رأس الأولويات الإنسانية للمجتمع الدولي. وينبغي أن يأتي رفاهم قبل مساعدة مؤيدي الإرهابيين الذين اختطفوهم. وعلى الرغم من صياغة مشروع القرار الذي قدمته روسيا، لا يمكن أبداً إجراء أي مقارنات زائفة غير أخلاقية بين متوحشي حماس والديمقراطية الملتزمة بالقانون في إسرائيل. إن إسرائيل تحارب الشر المطلق، وينبغي أن يكون ذلك واضحاً تماماً لكل شخص في هذه القاعة. لقد ارتكبت حماس أبشع مذبحة لليهود منذ المحرقة. وحماس هي المسؤول الوحيد عن حالة الفلسطينيين في غزة. إن حماس ترتكب جرائم ضد الإنسانية. إننا، في أعقاب المحرقة، أقسمنا بشكل جماعي ألا يتكرر ذلك أبداً. وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء الأمم المتحدة. ولن يتكرر ذلك مرة أخرى أبداً الآن - ويجب ألا ننسى ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب الممثل الدائم للاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أقول بضع كلمات رداً على ما قاله الممثل الدائم لإسرائيل من فوره. لقد طرح الممثل الدائم لإسرائيل سؤالاً بلاغياً: ماذا كانت ستفعل موسكو إذا وقعت هجمات إرهابية على الاتحاد الروسي؟ والرد على هذا السؤال واضح جداً. لقد واجهت روسيا الإرهاب الدولي في الماضي، على

جميع أنحاء العالم، أي كان من يشاهد هذه المناقشة - يعرف بالضبط كيف سيكون ردها، ولذلك لا نحتاج إلى لحظة للتفكير. ولو لم يكن مجلس الأمن الإرهابيين وجرائمهم ضد المدنيين الأبرياء من شعوب أعضائه، لاهتز كل واحد منهم مثلي. وسيشعرون بأن هناك ازدواجية صارخة في المعايير، وأن المجتمع الدولي لا يبصر معاناتهم، وأن المجلس لا يتخذ حتى أبسط الخطوات التي ينبغي أن يتخذها أي شخص لديه مبادئ أخلاقية متواضعة. هذا هو بالضبط ما تشعر به دولة إسرائيل الآن.

إن الذين صوتوا ضد مشروع القرار الذي تقوده الولايات المتحدة (S/2023/792) أظهروا للعالم أن المجلس غير قادر على القيام بأبسط مهمة لإدانة الإرهابيين أشباه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وأنه لا يستطيع أن يؤكد حق ضحية تلك الجرائم الشنيعة في الدفاع عن النفس. لقد هوجمت إسرائيل ولا تزال تتعرض للهجوم. وهذه حقيقة. في الجنوب على يد حماس وفي الشمال على يد حزب الله - يا لها من مفاجأة.

وفي الوقت نفسه، سعى مشروع القرار الآخر، وهو مشروع القرار الروسي الذي تم التصويت عليه اليوم (S/2023/795)، إلى تقييد أيدي إسرائيل، ومنعنا من القضاء على تهديد لوجودنا، والسماح للإرهابيين مرتكبي الإبادة الجماعية بإعادة تجميع صفوفهم حتى يتمكنوا من ارتكاب مذبحة أخرى بحقنا. إن سخافة دعوة إسرائيل إلى إلغاء النداء بالإجلاء المؤقت أمر لا يصدق حقاً ويتعارض مع كل قيمة يمثلها المجلس. فبمطالبة إسرائيل بدعوة سكان غزة إلى العودة إلى الشمال، لن يؤدي مشروع القرار ذاك إلا إلى تعظيم حجم الخسائر في صفوف المدنيين وليس التخفيف منها. فلماذا تطلب إسرائيل من سكان غزة العودة إلى منطقة حرب مستعرة؟

إننا نعتز بالحياة ونتخذ كل التدابير لتقليل الوفيات والإصابات بين المدنيين. إننا لا نقاتل الفلسطينيين. إننا لا نقاتل سوى إرهابيي داعش المتمثلين في حماس. وينبغي ألا يتم أبداً تعريض المدنيين عمداً للأذى. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع القرار البديل، مشروع

مناقشة مع إسرائيل وأن بمعاملة إسرائيل الصين كمنافس، ربما تكون قد اختارت الهدف الخطأ. وينبغي أن يدرك أنه منذ بداية هذه الجولة من النزاع بين فلسطين وإسرائيل، أدانت الصين إدانة قاطعة جميع الأعمال التي تضر بالمدنيين في انتهاك للقانون الدولي. وعندما نشير إلى المدنيين، فإنهم يشملون المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

لقد أدلى الممثل الدائم لإسرائيل ببعض التعليقات بشأن مشروع قرارى اليوم (S/2023/792 و S/2023/795). وأود أن أذكره بأنه في الأسبوع الماضي تحديداً، كان هناك مشروع قرار معروض على المجلس (S/2023/773) يتضمن عناصر تدين هجمات حماس. وقد صوتت الصين لصالح مشروع القرار ذاك. غير أنه قد تم استخدام حق النقض ضده (انظر S/PV.9442).

وفي بياني السابق، أوضحت بما لا يدع مجالا للشك أن الصين لا تنكر مطلقاً على إسرائيل شواغلها المشروعة. غير أننا نشدد على ضرورة إيلاء نفس القدر من الاهتمام للشواغل الأمنية المشروعة والحقوق المشروعة لكل من فلسطين وإسرائيل. وفي الظروف الراهنة، بينما نحاول التعامل بشكل مناسب مع هذه الجولة من النزاع بين فلسطين وإسرائيل، لا يمكننا أن ننكر أن حقوق الشعب الفلسطيني ظلت غير مكفولة على النحو الواجب لفترة طويلة جداً، ونعتقد أن السبب الرئيسي للنزاع هو أن مسألة الحل القائم على وجود دولتين لم تتم تسويتها على النحو الواجب. ولذلك، أمل أن نتصف جميعاً بالنزاهة، ونحترم الحقائق، ونتمسك بالعدالة، ونوحد الصفوف لمعالجة المسائل الراهنة بصورة فعالة، ونرسم طريقاً يمكن فيه للفلسطينيين والإسرائيليين أن يعيشوا في وئام وطمأنينة وسلام وسعادة.

رفعت الجلسة الساعة 16/50.

سبيل المثال، خلال الأحداث في الشيشان في نهاية تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي ذلك الوقت، أخبرنا العديد من الجالسين هنا في هذه القاعة أننا لا نتعامل مع الإرهاب الدولي بل مع حركة تحرير وطنية، وحثونا على التحدث إلى الشيشان. وقد أجرينا بعد ذلك محادثات مع الشيشان. لكننا لم نتحدث مع الإرهابيين، بل دمرناهم، وتم استهدافنا أيضاً في هجمات إرهابية خلال حملة بوديونوفسك، عندما احتل الإرهابيون مستشفى؛ وفي دوبروفكا، حيث استولوا على دار سينما؛ وفي مدرسة في بيسلان، حيث قتلوا عدداً كبيراً من الأطفال الأبرياء.

وأود أن أسترعي انتباه الممثل الدائم لإسرائيل إلى أن بياناتنا ومشاريع قراراتنا تتضمن إدانة للإرهاب وعبارات عن التعاطف مع غضب إسرائيل المشروع إزاء مقتل مدنييها. إننا نواجه حالياً أعمالاً إرهابية أيضاً، ولا نتحدث مع الإرهابيين. لقد تحدثنا إلى الشيشان، ونتيجة لذلك أصبحت الشيشان الآن جمهورية روسية مسالمة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتحاد الروسي؛ وفي الواقع، يشارك الشيشان في العملية العسكرية الروسية الخاصة ويدعمون الحكومة الروسية بالكامل. هذا ما يعنيه التحدث إلى الشعب، لكننا لم نتحدث مع الإرهابيين الشيشان. ولا نطلب من إسرائيل أن ترفض الحرب مع الإرهاب، بل أن تحارب الإرهابيين وليس المدنيين. هذا ما نعنيه، ونحن لا ننكر بأي حال من الأحوال حق إسرائيل في حماية نفسها من الهجمات الإرهابية. وأرجو من إسرائيل أن تضع ذلك في اعتبارها عندما تقرر التعليق على بياناتنا في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب الممثل الدائم للصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): سأتوخى الإيجاز. أود أن أقول للممثل الدائم لإسرائيل فقط إنه لم يكن في نيتي إجراء